

الإصلاح السياسي في الجزائر وموقعه ضمن الهندسة الأمنية الإقليمية دراسة من منظور الأمن الإنساني

أ / عيسات فضيلة⁽¹⁾

ملخص:

يطرح موضوع الإصلاح السياسي في الجزائر من منظور الأمن الإنساني ضرورة الحديث عن ثلاثية: الأمن السياسي، الأمن الاقتصادي والأمن الاجتماعي، فالتطور السياسي الذي عرفته الجزائر منذ دستور 1989 لم ينتج نظام ديمقراطي بل أنتج ما يعرف بالاحراك *immobilisme* من خلال الخلل الموجود على مستوى النظام السياسي المتمثل في سيطرة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية والأكثر من ذلك انتشار الفساد السياسي الذي أصبح قاعدة في الحياة اليومية الجزائرية يصعب تجاوزها، مما أصبح يشكل تهديدا على السلم الاجتماعي والاقتصادي ومن ثم تحول ظاهرة الفساد إلى ظاهرة هيكلية تتوزع على كافة المستويات.

من هذا المنطلق، طرحت الجزائر مجموعة من الإصلاحات التي كانت نتيجة الانسداد السياسي منذ التسعينيات و لاسيما مع فشل المبادرة الديمقراطية منذ عام 1988. والأكثر من ذلك بفعل الحراك في العالم العربي والتي دفعت الدول إلى القيام بجملة من الإصلاحات تجنباً لانتقال تلك الاضطرابات إليها وضمان انتقال ديمقراطي وتحول تدريجي تجنباً لفوضى الإحتجاجات العنيفة ومن ثم بناء هندسة أمنية إقليمية بما يتماشى والمتغيرات الدولية والاقليمية.

Abstract :

The subject of political reform in Algeria raised from the perspective of human security, the necessity of talking about : the political, social and economic security. The political development in Algeria since the constitution of 1989 did not produce a democratic system but what is known « the immobilism » through a defect at the level of political system wich is the dominance of the escecutive other the legislative outhority and more over the diffusion of political conumption wich become a standard in the Algerian daily life so hand to overlap it. All this conditions became a threat to social and economic peace as well as the phenomenon of corruption became a structural one distributed at all levels.

From this poits of vue, Algeria lunched a servies of reformd that were a result of political obstruction since the nineties especialy of the failure of democratic initiative since 1989, Moreover, due to the protest movement in the Arab World wich forced the

¹ - أستاذة مساعد "أ"، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف.

state to make a set of reforms to avoid the spill over of this disturbance inside-it and to ensure the democratic transition and a gradual shift in order to avoid the choos of violent protest and then to build a regional security architture in compliance wich the international and regional variables.

مقدمة

إن طرح الجزائر لمجموعة الإصلاحات السياسية كان لمجموعة من الأسباب لعل في مقدمتها التصدي للأزمة الأمنية بمختلف مستوياتها سواء كانت أزمة اقتصادية واجتماعية، أو سياسية وصولاً إلى الأزمة الانتخابية، بما ينتج دعائم الحكم الديمقراطي والذي يمكن من خلاله استيعاب ما تعانيه الجزائر من قصور على المستوى الداخلي في معظم المجالات.

كما أن فهم طبيعة الإصلاحات السياسية في الجزائر مرتبط بشكل كبير بواقع الأمن الإنساني في البلاد، خاصة إذا ما انطلقنا من فرضية أن الإصلاح السياسي كمشروع يقتضي توفر مرجعية دستورية وشفافية في أداء السياسات وخضوع كل قوى المجتمع و مركز القوى في مؤسسة الدولة للقانون والدستور، فلا يمكن تصور إصلاح حقيقي دون دستور ونظام يكفل الحريات ويصون الحقوق ويحافظ على كيان ووجدان الإنسان باعتبار أن الفرد و المجتمع هو المؤسس لدولة وليس العكس.

ومنه فعملية الإصلاح لابد أن تكون على مستوى المواطن قبل الوطن أي من خلال تغيير ذهنية المواطن وتوفير تنشئة اجتماعية وثقافة سياسية تحترم حقوق الإنسان ودولة الحق والقانون ومنه الوصول إلى الحكم الراشد وذلك من خلال تجسيد فعلي لمنطق الأمن الإنساني بما ينتج دور إقليمي فعال، وعليه نطرح الإشكالية التالية:

- إلى أي مدى يمكن نمذجة الإصلاح السياسي في الجزائر وفقاً لمنطق الأمن الإنساني بما ينتج هندسة أمنية إقليمية فعالة؟

وللإجابة على هذه الإشكالية تطرقنا إلى ثلاثة محاور أساسية، المحور الأول بعنوان الإصلاح السياسي ومنطق الأمن الإنساني: مقارنة ايتيمولوجية ونظرية، مروراً بالمحور الثاني الذي جاء بعنوان: التطورات الأمنية والسياسية التي أدت إلى تبني الإصلاحات في الجزائر، وصولاً إلى المحور الثالث الذي جاء بعنوان: موقع الإصلاحات السياسية في الجزائر ضمن الهندسة الأمنية الإقليمية.

أولاً: الإصلاح السياسي والأمن الإنساني: مقارنة ايتيمولوجية و نظرية

1. الإصلاح السياسي نظرياً وتطبيقياً

إن فكرة الإصلاح فكرة قديمة قدم الإنسانية، إذ توجد في كتابات قدماء المفكرين اليونان من أمثال أفلاطون وأرسطو من خلال طرحه مجموعة من الأفكار الإصلاحية مثل العدالة والقوانين وتنظيم المجتمع والدولة والاستقرار السياسي والتوزيع العادل للثروة وغيرها. ويمكن القول إن فكرة الإصلاح كانت موضوعاً رئيسياً في النظريات السياسية للفلاسفة والمفكرين منذ بداية الخليقة وفي جميع الحضارات الإنسانية

المتعاقبة.

بداية لابد من الإشارة إلى تعريف الإصلاح الذي يعني «تغير القيم وأتماط السلوك التقليدية ونشر وسائل الاتصال والتعليم وتوسيع نطاق الولاء بحيث يتعدى العائلة والقرية والقبيلة ليصل إلى الأمة وعقلانية البنى في السلطة وتعزيز التنظيمات المتخصصة وظيفيا، واستبدال مقاييس العزوة والمحابة بمقاييس الكفاءة وتأييد توزيع أكثر إنصافا للموارد المادية والرمزية»¹.

وعليه، الإصلاح كمصطلح يعني الرغبة في استبدال حال اجتماعي قائم بحال أفضل منه، وبالتالي تحقيق أوضاع اجتماعية توفر لأبناء المجتمع حياة تتلاءم واحتياجاتهم النفسية والمادية. وتنبع الحاجة إلى الإصلاح من شعور أبناء المجتمع بعجز المؤسسات المجتمعية القائمة عن تحقيق عيش كريم. الإصلاح إذن حركة من حال أسوأ إلى حال أحسن، من حال يشوبه فساد أو سوء إدارة لمؤسسات الدولة، أو إجحاف في توزيع الثروة العامة، أو غياب فرص العمل المناسب المبنية على كفاءة الأفراد، إلى حال يقل فيه الفساد وسوء الإدارة ويتحقق قدر أكبر من العدالة في التوزيع والتكافؤ في فرص العمل.²

قبل أن يصبح مفهوم الإصلاح، مفهوم متداول ومستقل في الأدبيات السياسية الحديثة، فإن أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية متضمنة في الكثير من المفاهيم الشائعة مثل: التنمية السياسية Political Development، أو التحديث Modernization، أو التغيير السياسي، Political Change، أو التحول Transition، أو التغيير Change. وجميع هذه المفاهيم تقريبا مرتبطة بالعالم الثالث ومنه الوطن العربي، كما انه يوجد لديها تعريفات متعددة، دقيقة وواضحة. إلا أن مفهوم الإصلاح لا يزال يكتنفه الغموض وذلك لتداخله مع العديد من المفاهيم السابقة.

بالمقابل يشير الإصلاح السياسي إلى كافة الخطوات المباشرة، وغير المباشرة التي يقع عبء القيام بها على عاتق كل من الحكومات والمجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص وذلك للسير بالمجتمعات والدول قدما، في طريق بناء نظم ديمقراطية.³

ويعرف قاموس «وبستر» للمصطلحات السياسية (1988) الإصلاح السياسي بأنه «تحسين النظام السياسي من أجل إزالة الفساد والاستبداد». وعليه يعتبر الإصلاح السياسي ركنا أساسيا مرسحا للحكم الراشد، ومن مظاهره سيادة القانون والشفافية والمشاركة الشعبية في اتخاذ القرار والعدل وفعالية الإنجاز وكفاءة الإدارة والمحاسبة والمسائلة والرؤية الاستراتيجية، وهو تجديد للحياة السياسية، وتصحيح لمساراتها، ولصيغها الدستورية، والقانونية، بما يضمن توافقا عاما للدستور، وسيادة للقانون، وفصلا للسلطات، وتحديدا للعلاقات فيما بينها «وهو التعريف الذي يتبناه برنامج الأمم المتحدة لإدارة الحكم في الدول العربية»⁴.

وهي أيضا عملية تعديل وتطوير جذري في العلاقات الاجتماعية وشكلها داخل الدولة في إطار النظام القائم وبالوسائل المتاحة واستنادا لمفهوم التدرج. وهو تطوير كفاءة النظام السياسي وفاعليته في بيئته المحيطة داخليا وخارجيا ويتداخل مفهوم الإصلاح السياسي مع مفاهيم ومصطلحات سبقتة ودرج على استخدامها مثل التنمية السياسية والتغيير السياسي. وينطوي مفهوم الإصلاح السياسي على مجموعة من

الشروط أهمها:⁵

- **الشرط الأول:** أن يكون هناك وضع شاذ يحتاج إلى إصلاح.
 - **الشرط الثاني:** أن يكون التغيير نحو الأفضل، فتسود الحرية محل الاستبداد، أو العدالة محل الظلم، أو الأمن محل الخوف والتعليم محل الأمية، أو الاستقرار محل الفوضى.
 - **الشرط الثالث:** يكون التغيير له صفة الاستمرارية ولا يتم التراجع عنه **Irréversible**، فالتغيرات المؤقتة التي يمكن التراجع عنها لا يمكن اعتبارها إصلاحاً بالمعنى الحقيقي للكلمة، فتحول نظام سلطوي إلى نظام ديمقراطي هش يمكن زواله بسرعة لا يعتبر إصلاحاً.
- بناء على ذلك وتأسيساً عليه، فالإصلاح السياسي كمشروع يقتضي توفر مرجعية دستورية وشفافية في أداء السياسات وخضوع كل قوى المجتمع ومركز القوى في مؤسسة الدولة للقانون والدستور، فلا يمكن تصور إصلاح حقيقي دون دستور ونظام يكفل الحريات ويصون الحقوق ويحافظ على كيان ووجدان الإنسان.

1. مفهوم الأمن الإنساني

لقد دفع تطور مفهوم الأمن دفع زيادة الاهتمام بحماية الأفراد، غير أن الإجابة على السؤال الثاني والذي يفترض البحث في المجالات التي يمكن أن تكون مصدر تهديد لأمن الأفراد دفع بالباحثين إلى الانقسام في تحديد مفهوم الأمن وتقديم تعريفين للأمن الإنساني، أحدهما واسع وآخر ضيق.⁶

- **التعريف الواسع:** تجسد هذا التعريف في أول محاولة لطرح مفهوم الأمن الإنساني في تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 1994 ، واحتضنت من قبل حكومة اليابان وتشمل الأكاديميين مثل أكسورد، و راميش تاكور والذي يرى أن المفهوم يشمل كل ما يمس أمن وكرامة الأفراد، فهو مفهوم شامل ودقيق يعكس حقيقة الوضع الدولي الراهن ويأخذ بعين الاعتبار جميع المخاطر والتهديدات التي تمس أمن ومستقبل البشرية.
- **التعريف الضيق:** على خلاف المعنى الواسع الذي يأخذ في الحسبان جميع مظاهر التنمية البشرية و الذي توجزه عبارة « التحرر من الحاجة »، فإن أصحاب هذا الاتجاه وخاصة الحكومة الكندية تقدم تعريفاً ضيقاً لمفهوم الأمن الإنساني تقتصر أبعاده على مظاهر العنف، فبالنسبة لهم يعني « التحرر من الخوف » أي التحرر من التهديدات المتزايدة لحقوق وسلامة وحياة الأفراد.

من هذا المنطلق، يركز مفهوم الأمن الإنساني بالأساس على صون حرية وكرامة الإنسان، وتلبية احتياجاته المعنوية بجانب احتياجاته المادية، والاقتراب الأساسي هو أن الأمن يمكن تحقيقه من خلال إتباع سياسات تنموية رشيدة، وأن التهديد العسكري ليس هو الخطر الوحيد الذي يترتب على الإنسان، ذلك أن التهديد يمكن أن يأخذ شكل الحرمان الاقتصادي، عدم المساواة في الحياة المقبولة وعدم وجود ضمانات كافية لحقوق الإنسان الأساسية، فتحقيق الأمن الإنساني يتطلب تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، صون حقوق الإنسان وحرياته، الحكم الراشد، المساواة وسيادة القانون، وقد أعطى لمفهوم الأمن الإنساني جملة من

التعاريف تشترك كلها في التحرر من الحاجة و التحرر من الخوف.

وعليه، يمكن القول أن المفهوم له مكونين أساسيين هما: التحرر من الخوف والتحرر من الحاجة، ما يدفعنا إلى الحديث عن أهم خصائص الأمن الإنساني:⁷

1. الأمن الإنساني شامل عالمي: و الذي يعني أنه حق للإنسان في كل مكان، يهتم البشرية جمعاء.
2. ارتباط مكونات الأمن الإنساني: أي أنها متكاملة يتوقف كل واحد على الآخر، فإذا ما تعرض الناس للخطر في أي مكان من العالم، من الممكن أن تتأثر بذلك كل الدول.
3. الأمن الإنساني هدفه الحماية و التمكين: فهو ممكن من خلال الوقاية المبكرة فهي أسهل من التدخل اللاحق، نقصد بالحماية حماية الحريات الأساسية الحيوية، حماية الأشخاص الذين يتعرضون للتهديد والمواقف الخطيرة، وذلك من خلال بناء قدراتهم وتطلعاتهم، أما التمكين فيظهر من خلال التحرر من الحاجة، التحرر من الخوف وحرية العمل بالاعتماد على النفس، بكما يعني الإشارك الكامل لكل الأفراد في تقرير مصيرهم، بإتاحة الحرية السياسية، الشفافية اللامركزية، وسيادة القانون كوسائط يتمكن الناس من خلالها من المشاركة في صنع القرار واتخاذ، إذ لا ينبغي أن تكون التنمية من أجل الناس فقط، بل ومن صنعهم أيضا. فالحماية والتمكين هدفان أساسيان يعزز بعضهما البعض.

2. الأمن الإنساني محوره الفرد: فهو يخص نوعية حياة البشر في كل أنحاء العالم، فهو يتعلق بالكيفية التي يجيا بها الناس في مجتمع من المجتمعات، و ومدى حريتهم في ممارسة خياراتهم الكثيرة، ومدى وصولهم إلى فرص السوق.

على هذا الأساس، يمكن تعريف الأمن الإنساني بأنه: « مفهوم مركزه الفرد، يركز بالأساس على صون حرية و كرامة الإنسان، وتلبية احتياجاته المعنوية بجانب احتياجاته المادية. والاقتراب الأساسي هو أن الأمن يمكن تحقيقه من خلال إتباع سياسات تنموية رشيدة وأن التهديد العسكري ليس هو الخطر الوحيد الذي يترتب الإنسان، ذلك أن التهديد يمكن أن يأخذ شكل الحرمان الاقتصادي، غياب التوزيع العادل للثروة وعدم وجود ضمانات كافية لحقوق الإنسان الأساسية، فتحقيق الأمن الإنساني يتطلب تحقيق التنمية الاقتصادية، صون حقوق الإنسان وحرياته، الحكم الراشد، المساواة وسيادة القانون.»

أ. أبعاد الأمن الإنساني

المقصود بالأبعاد هنا هي المستويات، فإذا عدنا إلى مفهوم الأمن الإنساني ينظر إليه كمفهوم يتمحور حول الناس، متعدد الأبعاد، متشابهك و عالمي، و كإطار موسعا للأمن الوطني (أمن الدولة، أمن المجتمع و أمن الإنسان) إذ أصبح هذا الأخير يحتوي بالإضافة لحماية الحدود والوحدة الترابية وسيادة الدولة ومصالحها الوطنية والحوية، على أبعاد وظيفية أخرى مرتبطة: بحماية حقوق الإنسان وحررياتهم وترقيتهم بشكل يمكن ضمان كينونتهم وكرامتهم ومستقبل الأجيال القادمة.⁸

حدد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 1994 خارطة مضامنية حول المحتوى البعدي dimensional

substance للأمن الإنساني في سبعة أبعاد حركية متكاملة وغير مرتبة ، حيث تعتبر من أهم التصنيفات الحديثة والمعتمدة من طرف أغلب المختصين في الدراسات الأمنية وغيرها من الدراسات الإستراتيجية ، تتمثل فيما يلي: الأمن الاقتصادي، الأمن الغذائي، الأمن الشخصي، الأمن الصحي، الأمن البيئي، الأمن المجتمعي، والأمن السياسي.⁹ وفي هذا النقطة سنحاول الحديث عن هذه الأبعاد من خلال تقسيمها إلى مجموعتين: الأبعاد الكيفية، والأبعاد الكمية.

1. الأبعاد الكيفية.

تتعلق الأبعاد الكيفية بتحقيق الكرامة الإنسانية، والتي تشمل الحرية الشخصية، وتسيير أمور الحياة الخاصة، والتمكين من المشاركة في الحياة الاجتماعية والسياسية. حيث تندرج تحتها: الأمن الشخصي، الأمن المجتمعي، و الأمن السياسي.

• الأمن الشخصي أو الفردي Personnel Security:

يعتبر الأمن الفردي من أهم عناصر الأمن الإنساني، نظرا لما لهذا الأخير من أهمية على حياة البشر. يهدف إلى حماية الإنسانية في مواجهة العديد من أشكال العنف المفاجئة وغير المتوقعة وحماية الفرد في مواجهة التطبيقات القمعية في المجتمعات السلطوية بسبب التمييز العنصري.¹⁰ فالأمن الشخصي يعد حقا من حقوق الفرد، لأنه من حقوق الفرد أن لا يشعر بأنه يخضع للإكراه والعنف أي كان نوعه أو مصدره، سواء الممارس من قبل السلطات أو من قبل الجماعات الإرهابية، كما له الحق في أن يعيش في محيط خال من الجريمة من المخدرات ومن الجماعات الإرهابية التي تهدد تواجد الفرد.

• الأمن المجتمعي Community Security:

مصطلح الأمن المجتمعي استخدم لأول مرة من قبل Barry Bazan عام 1991 وهو واحد من القطاعات السبعة المشار إليها في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يوحي الأمن المجتمعي إلى قدرة الاستمرارية داخل شروط مقبولة للتطور، كما يخص قدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أتمات خصوصياتها في اللغة ، الثقافة، الهوية الوطنية والدينية والتقاليد وكذا التهديدات والانكشاف التي تؤثر في أتمات هوية المجتمعات وثقافتها. ذلك بهدف ترسيخ حق المشاركة. كما يعني أيضا توفير نوعية أفضل في الحياة الكريمة، من خلال الحماية ضد التمييز العنصري بكافة أشكاله المؤسس للعنف.

في هذا السياق ، يندرج ضمن الأمن المجتمعي الأمن الثقافي، الذي يكمن في الحفاظ على الذات والهوية في مواجهة محاولات الاحتواء والهيمنة على الشخصية القومية، ولا شك أن الدفاع عن الوجود يكون قبل الدفاع على الحدود خاصة في عصر العولمة وما تفرضه من تحديات على أمن الأفراد، فكلما زادت مهددات الأمن الثقافي، زادت في نفس الوقت ضرورة وأهمية الاهتمام بالأمن الثقافي أكثر فأكثر، لأن أهمية الأخير لا تعادلها أهمية بالنسبة لأي مجتمع من المجتمعات.

• الأمن السياسي Political Security:

بمعنى خلق استقرار على المستوى الداخلي والخارجي للبلاد، فالمستوى الداخلي يتعلق بالنظام السياسي

والعلاقة بينه وبين الشعب، وقدرة هذا النظام على تحقيق الاستقرار، الأمان والطمأنينة للشعب. أما المستوى الخارجي فيتعلق بالسياسة الخارجية والحفاظ على السيادة لما لها من أهمية على مستوى الأمن السياسي. فالأمن السياسي إذا يحتوي على حق الفرد في التمتع بالاستقلالية في اختيار ممثليه، وفي المشاركة في الحياة السياسية، وفي الحرية في ممارسة قواعد حقوق الإنسان دون خرق لها، هذا ما دفع إلى بداية الحديث عن الديمقراطية والحكم الراشد كقواعد أساسية لتمكين الأفراد من التعبير والمطالبة بحقوقهم.¹¹ وهذا ما سوف نتناوله عند دراسة الإصلاحات المطروحة في الجزائر عام 2012 لمعرفة مدى تجسيد هذا الاستقرار على المستوى الداخلي ومن ثم الحديث عن الدبلوماسية الجزائرية في الخارج.

2. الأبعاد الكمية.

تتمثل النواحي الكمية للأمن الإنساني في تحقق الحاجات الأساسية للإنسان، في مستوى الطعام، المأوى، التربية، العناية الصحية، وهي أساسية لبقاء الإنسانية .

- **الأمن الغذائي Food Security:** والذي يمكن توضيح بعده الإستراتيجي في:
 - البعد الزمني: يمكن لأي بلد يتمتع بأمنه الغذائي أن يغطي احتياجاته باستمرار سواء كان ذلك على المدى البعيد أو على المدى القريب.
 - البعد الكمي: يعني الأمن الغذائي حصول المستهلك على الكمية الصحيحة من المواد والعناصر الغذائية التي تغطي احتياجاته حسب المقررات من الطاقة المقدرة بـ 80%.
 - البعد النوعي: بالإضافة إلى توفر البعد الكمي فإن الأمن الغذائي للمستهلكين لا يمكن أن يكتمل إلا بتوفر البعد النوعي، أي الحصول على الغذاء بنوعية معينة، و ترتبط النوعية بمصدر الغذاء من أصل نباتي أو حيواني.
- من هذا المنطلق، فالأمن الغذائي يعني التحرر من الجوع، و هو الترجمة الأساسية للحق في الغذاء.

• الأمن الاقتصادي Economic Security:

يعتبر الأمن الاقتصادي من أهم دعائم الأمن الإنساني، نظرا لما لعامل الاقتصاد من أهمية وتداخل في شتى مجالات الحياة، فلا يمكن الحديث عن تنمية بشرية من صحة وغذاء وتعليم إلا في ظل اقتصاد سليم. نقصد بالأمن الاقتصادي ضمان حد أدنى من الدخل للأفراد، فلكل واحد الحق في العمل من أجل الحصول على الموارد اللازمة للحفاظ على وجوده، ومنه فالأمن الاقتصادي يشمل تدابير الحماية والضمان التي تؤهل الإنسان للحصول على احتياجاته الأساسية من المأكل والمشرب والعلاج، خاصة في الظروف التي تواجه فيها الكوارث الطبيعية، والأزمات الاقتصادية.¹²

• الأمن الصحي Helth Security:

يقصد به حق الفرد في أن يعيش بمأمن من المرض والحاجة، و إيجاد الحق في توفير العلاج والأدوية اللازمة لعلاج من المرض عند وقوعه، فعدم الاهتمام الصحي يؤدي إلى انتشار الأمراض المزمنة ومن ثم الموت المبكر. هذه الأمراض متجمعة تشكل أكبر تهديد لبقاء الإنسانية وبالتالي لبقاء الدولة ذاتها.¹³ فالصحة هي

عنصر مكون أساسي لأنه في أساس الأمن تكون حماية الإنسان، والصحة الجيدة تشكل شرطا مسبقا للاستقرار الاجتماعي ومن أهم مهدداتها نجد سوء التغذية سواء في حالة نقص كمية الغذاء أو في سوء نوعيته.

• الأمن البيئي Environmental Security:

يقصد به « حماية الإنسان من الكوارث الطبيعية والحفاظ على البيئة»، وهو شرط أساسيا لتمكين باقي الحقوق الأساسية للحياة، لذلك تم ربط الأمن بالتهديدات البيئية، حيث أصبح المشكل البيئي مشكلا أمنيا عالميا لعدم إمكانية حصر أثاره في مجال مكاني محدد.

لقد شهدت السنوات الأخيرة من القرن العشرين تدهورا مخيفا للبيئة والطبيعة، ولا تزال مستمرة إلى يومنا هذا، فكل يوم يزيد التلوث البيئي، وتلوث المياه، والمحيطات، والمناخ، وترتفع درجات الحرارة، ما جعلها تفرز تحديات عالمية للأمن الإنساني تتعلق باستمرار الحياة وتقويض الأمن والسلام الدوليين.

من هذا المنطلق، وباعتبار مفهوم الأمن الإنساني يتكون من الأبعاد الكمية والنوعية، فإن تحليله يؤكد وجود مكونين أساسيين هما: الأمن الإنساني باعتباره مجموعة حقوق، والأمن الإنساني بوصفه مجموعة آليات. ففكرة الحقوق في مفهوم الأمن الإنساني، تركز على أن الحقوق الإنسانية ملك للجميع دون التفرقة في ذلك، وأن هذه الحقوق مرتبطة بقيمة إنسانية وهي حقيقة متأصلة في كل إنسان ولا يمكن ولا يجوز التنكر لها أو الاعتداء عليها، وهذا ما جاء في المواثيق الدولية لحقوق الإنسان. ويشمل المكون الثاني الآليات والتدابير والسياسات الإستراتيجية الهادفة إلى بناء القدرات الإنسانية ثم تحريرها، والتي تبلورت في نقاشات ودراسات الأمم المتحدة في تعزيز الرفاه الإنساني وتوسيع القدرات البشرية وخيارات المواطنين. وهنا يطرح التساؤل التالي: إلى أي مدى تجسدت فكرة الحقوق والآليات أي أبعاد الأمن الإنساني في مشروع الإصلاح السياسي الذي طرح في الجزائر؟

ثانيا: التطورات الأمنية والسياسية التي أدت إلى تبني الإصلاحات في الجزائر

بداية لابد من الإشارة إلى أن الإصلاحات الأخيرة التي طرحت عام 2012 لم تكن نتيجة الأوضاع الراهنة بل كانت متوقعة منذ مدة طويلة نتيجة فشل المبادرة الديمقراطية التي بدأت في أواخر 1988 وحالة الانسداد السياسي السائد في البلاد منذ التسعينيات ولاسيما منذ الانتخابات الرئاسية لسنة 2009، ولكن أيضا بفعل الحراك الجاري في العالم العربي. وعليه فإن هذه الإصلاحات السياسية لم تأت نتيجة «ثورة» بل جاءت بفعل مبادرة من نظام الحكم القائم وليس على يد سلطات مؤقتة برزت بعد قلب هذا النظام، كما كان الحال في عدد من البلدان العربية الأخرى.

من هذا المنطلق طرحت الجزائر مجموعة من الإصلاحات السياسية التي تجسدت في خطاب رئيس الجمهورية «عبد العزيز بوتفليقة» في 15 أفريل 2011، إذ أعلن رسميا إصلاح قانون الجماعات المحلية «البلدية والبلدية»، لتتبعها في يناير 2012 الإصلاحات الستة وهي: إصلاح نظام الانتخابات، قانون حالات التنافي في العهدة البرلمانية «لتأكيد ضرورة تفرغ النائب لعهدته البرلمانية، قانون توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة والتي بموجبه أصبحت الجزائر أول دولة عربية في تمثيل المرأة برلمانيا، قانون الأحزاب

السياسية، قانون الإعلام وكذا قانون الجمعيات.¹⁴

1. الأزمة الأمنية بمختلف مستوياتها

أن المتتبع للأوضاع السياسية في الجزائر منذ الاستقلال إلى الوضع الراهن مروراً بنظام الحزب الواحد وصولاً إلى التعددية الحزبية يمكن أن يلمس مجموعة من الثغرات السياسية التي أنتجت اللاهرك السياسي، وذلك من خلال سيطرة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية والأكثر من ذلك سيطرة المؤسسة العسكرية التي تتحكم في مفاتيح الحياة السياسية والاقتصادية ما مثل أكبر تحدي للأمن الإنساني في الجزائر بكل أبعاده.

فقد عرفت الجزائر مع بداية التسعينيات أزمة انهيار النظام السياسي وذلك من خلال النظر إليها كأزمة مؤسسات، حيث مثلت مؤسسة الرئيس محور النظام السياسي منذ 1962 وذلك على حساب دور كل من مؤسسة الحزب والدولة، بالإضافة إلى ضعف الأداء وانعدام الفاعلية، وقد عرفت الأزمة السياسية مجموعة من المظاهر أهمها:

- أزمة الشرعية: والتي تعني التشكيك في الأسس التي يستند إليها النظام ويستمد منها شرعيته¹⁵. ذلك أن المشكل في الجزائر، لا يكمن في توفر النصوص القانونية بقدر ما يكمن في عدم تطبيق هذه النصوص أو خرقها؛ الأمر الذي نجم عنه عزوف سياسي وعم رضي الشعب بالحكومة، ولعل من نتائج هذا العزوف آخر لا يقل أهمية، ألا هو تضائل الاهتمام لدى الباحثين بهذه النصوص مادامت غير نافذة.

- أزمة المشاركة: والتي يمكن حصرها فيما يلي:¹⁶
 - المجموعة الأولى: أسباب تتعلق بالنخب الحاكمة ومنها احتكار هذه النخب للسلطة السياسية ورفض مطالب المشاركة السياسية.
 - المجموعة الثانية: أسباب تتعلق بالمؤسسات السياسية والتي تمثل حلقة الاتصال بين الحاكم والمحكومين، وهي قنوات المشاركة السياسية.
 - المجموعة الثالثة: أسباب اقتصادية واجتماعية.

- أزمة العدالة التوزيعية والعنف السياسي: تشير مشكلة انعدام العدالة التوزيعية إلى وجود خلل في المقدرة التوزيعية للنظام السياسي، ويتخذ هذا الخلل شكل اتساع الفجوة بين المطالب التوزيعية من جانب، وقدرة النظام على الاستجابة لها من جانب آخر،¹⁷ وينبع هذا الخلل من مصدرين: أولهما النقص في مصادر الثروة والسلع والخدمات المادية، وثانيهما هو عدم العدالة في توزيع الثروة بين مختلف طبقات المجتمع، نظراً لعدم كفاءة السياسات التوزيعية وانحيازها لمصالح فئات دون أخرى.

وباعتبار أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي بالدرجة الأولى يعتمد على عوائد البترول بنسبة كبيرة، أي على عوامل غير ذاتية في إعادة إنتاج منظومته الاقتصادية، فإن أول انخفاض لسعر البترول في الأسواق العالمية يفضي إلى إحداث هزات كبيرة تسبب خللاً في التوازنات الاقتصادية الكبرى وهذا ما شهدته الجزائر بين سنوات 1985 إلى منتصف 1991.

وعليه فإن غياب الأمن السياسي والأمن الاقتصادي والأمن الاجتماعي في الجزائر يتجلى في عدة مظاهر:

- غياب علاقة تفاعلية ايجابية بين المجتمع والدولة في كثير من الأحيان والأكثر من ذلك في ظل الإشكاليات التي تطرح حول نزاهة الانتخابات.
- ضعف الدخل الفردي في الجزائر ما أنتج غياب القدرة الشرائية ومن ثم انتشار الفقر التي تزيد عن 27% في المجتمع الجزائري.

2. الحراك في العالم العربي

أعلنت المبادرة الرئاسية للإصلاح السياسي في الجزائر في أبريل 2011 كاستجابة للتحويلات المحلية والإقليمية على إثر تزايد الاحتجاجات الشعبية في تونس ومصر وليبيا واليمن والبحرين وسوريا، في ما اصطلح على تسميته موجة "الربيع العربي". كما أن إعلان مبادرة الإصلاح يأتي استجابة لمطالب الطبقة السياسية الجزائرية التي زاد إلحاحها على إحداث التغيير الداخلي قبل فوات الأوان. وكانت أحزاب سياسية وتنظيمات نقابية وشبابية والرابطة الوطنية لحقوق الإنسان قد أنشأوا "التنسيقية الوطنية من أجل التغيير" التي تطالب بإسقاط النظام وتغييره، ثم ما لبثت التنظيمات المؤسسة أن انقسمت على بعضها جناحين، واحدا ضم الأحزاب السياسية والثاني رابطة حقوق الإنسان والتنظيمات الشبابية.¹⁸

بناء على ذلك وتأسيسا عليه، يمكن النظر إلى الإصلاح السياسي بالجزائر على انه نتيجة للتداخل بين الأوضاع الداخلية التي لا تتماشى ومتطلبات المجتمع وكذا التخوف من الحراك في العالم العربي ومن ثم تقويض الأمن الجزائري بمختلف مستوياته.

ثالثا: موقع الإصلاح السياسي في الجزائر ضمن الهندسة الأمنية الإقليمية

سنترق في هذا المقام إلى تقديم قراءة ابستمولوجية للإصلاح السياسي في الجزائر وكذا إفرزات هذه الإصلاحات على تحركات الجزائر الإقليمية.

1. قراءة ابستمولوجية للإصلاح السياسي:

في خطاب عام موجه للشعب الجزائري في افريل 2011 أعلن رئيس الجمهورية «عبد العزيز بوتفليقة» عن الاستعداد لتنفيذ مجموعة من الإصلاحات من اجل ترسيخ العملية الديمقراطية وذلك كرد فعل اتجاه الاحتجاجات التي عمت البلاد بداية عام 2011 ولكن أيضا تزامنا مع ثورات الربيع العربي، وقد شمل الإصلاح السياسي مجالات عدة أهمها:

• الجانب السياسي:

- الإصلاح الدستوري: كان للتعديلات المستعجلة التي أدخلت على دستور 1996 ثلاثة أهداف أساسية: أولها مرتبط بحماية رموز الثورة وترقية كتابة التاريخ وتدريبه، وثانيهما متعلق بترقية حقوق المرأة السياسية، في حين كان التعديل الثالث منصب على السلطة التنفيذية من حيث تمكين رئيس الجمهورية من الترشح لأكثر من عهدة رئاسية مع إعادة النظر في تنظيم السلطة التنفيذية من الداخل.

- الجانب التشريعي:

- قانون المرأة: القانون العضوي رقم 12-03 المؤرخ في 12 جانفي 2012 تم المصادقة عليه وفقا للمادة 31 مكرر من الدستور الجزائري 17 التي تنص على أن «تعمل الدولة على ترقية الحقوق السياسية للمرأة بتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة» ونص هذا القانون العضوي قصير جدا: لا يحتوي إلا 8 مواد بعد الديباجية.¹⁹ بحيث يسعى هذا القانون إلى زيادة فرص وصول «المرأة» للتمثيل في الهيئات المنتخبة من خلال إدخال حصص مخصصة للنساء في القوائم الانتخابية.

لكن غرض هذا القانون محدود للغاية . فلا يعني أولا وقبل كل شيء تحقيق المساواة في التمثيل بين الرجل والمرأة في المجالس المنتخبة، و لا زيادة عدد النساء المنتخبات بشكل ملموس، ولكن ببساطة تسهيل وصولهن إلى هذه المقاعد ؛ ومن ناحية أخرى، حصره على المجالس المنتخبة فقط، يجعل القانون لا يعزز وصول و ترقى النساء الجزائريات إلى الحياة السياسية بأكملها. وبالتالي، لا يوجد أي حافز لضمان تمثيل هام للنساء في الحكومة أو حتى في مجلس الأمة. في حين يتم تعيين ثلث أعضاء هذا الأخير من قبل الرئيس، الدستور والقانون يحرص على عدم إجبار هذا الأخير على إحترام التكافؤ في التعيينات. ، هذا الذي يظهر أن المادة 31 مكرر التي ينص عليها الدستور، قد تم إدراجها خلال الإصلاح الدستوري لعام 2008 والتي أزلت الحد الأقصى للفترات الرئاسية، كإجراء لتحويل الأنظار.

- قانون الأحزاب السياسية: القانون العضوي رقم 12-04 المؤرخ في 12 جانفي 2012 والذي يتضمن 84 مادة، لم يحقق أي تغيير كبير مقارنة بالقانون العضوي رقم 09 - 97 المؤرخ في 6 مارس 1997.²⁰ الجديد الوحيد في هذا القانون: وجوب تسليم وزارة الداخلية وصل إيداع للتصريح حسب المادة 18 ولكن من دون أن يحيط بهذا الواجب ضمانة فعالية على المستوى العملي، فضلاً عن إمكانية لجوء الحزب إلى مجلس الدولة في سائر مراحل عملية التشكيل في حال وجود رفض قابل للطعن من قبل الإدارة.

لكن بشكل عام، يعزز هذا القانون الجديد قوة الإدارة ووزارة الداخلية حيال الأحزاب السياسية. فمنذ خطوة إنشاء الحزب وصولاً إلى وضع تنظيمه الداخلي، يكون لدى وزير الداخلية صلاحيات واسعة جداً تمكنه من ممارسة سيطرة كبيرة على الأحزاب.

- قانون الانتخابات: القانون العضوي رقم 01-12 المؤرخ في 12 جانفي 2012 حيث يحل هذا القانون الجديد محل القانون الانتخابي القديم المعدل والمكمل بموجب الأمر رقم 97 - 07 المؤرخ في 6 مارس/آذار 1997 . ووفقا للسلطات الجزائرية، فإن اعتماد قانون عضوي جديد في هذا المجال سيكون هدفه ضمان نزاهة الانتخابات.²¹

غير أن الواقع كشف عن جملة من التناقضات والثغرات ضمن هذه القوانين يمكن إبرازها في النقاط التالية:

- مجموعة القوانين التي تم اعتمادها في جانفي 2012 ، بدلاً من أن تستجيب إلى منطلق الانفتاح والديمقراطية عكس تراجعاً في الحريات العامة ممّا يتناقض مع الالتزامات الدولية التي قطعتها الجزائر على نفسها، بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وقد بات واجباً إجراء

الإصلاحات المنشودة ، في الواقع، بالنسبة إلى النظام الحاكم فقد فرض مزيد من القيود على المجتمع المدني والحياة السياسية مكنته من تعزيز السيطرة على المجتمع الجزائري.

- يجب بدء تحليل القوانين الجديدة في اطار اشكالية مدى استقلال النظام القضائي الجزائري ونزاهته. فعلى الرغم من تكريس الفصل بين السلطات في الدستور الجزائري، يمارس رئيس الجمهورية سيطرة كبيرة على النظام القضائي: فهو الذي يعين رئيس المجلس الدستوري ويرأس مجلس القضاء الأعلى ويعين القضاة ، كما يمكنه اتخاذ الإجراءات التأديبية ضدهم.
- يضاف إلى انعدام استقلال القضاء اشكالية أساسية، ألا وهي مكافحة الإفلات من العقاب. فينبغي أن تشكل هذه القضية أساس لأي إصلاح سياسي حقيقي. إلا أن ميثاق السلم والمصالحة الوطنية ولوائحه التنفيذية، التي تركز الإفلات من العقاب وتدعو إلى النسيان، لا تزال سارية المفعول وتتحوّل كمرجع للقوانين الجديدة المعتمدة. في ظلّ الغياب التام لعملية البحث عن الحقيقة وإحقاق العدل، توفّر هذه النصوص الإفلات من العقاب لأعضاء الجماعات الإسلامية المسلحة، باستثناء «المتورطين في انتهاك للحرمات أو المشاركة في مجازر جماعية أو في استعمال المتفجّرات في الأماكن العمومية». لكن، تم تطبيق هذه النصوص في ظلّ تعميم كلي وبدون أي رقابة من قبل الرأي العام.
- من بين القوانين التي اعتمدت في يناير 2012 ، ينص القانون رقم 03 - 12 الذي يحدد آليات توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة (الوثيقة رقم 2)، بناءً على مبدأ التمييز الإيجابي، نص على حصص «كوتة» للنساء ضمن اللوائح الانتخابية الحزبية. على الرغم من أن اعتماد نظام الحصص «كوتة» سمح للسلطات الجزائرية بعرض القانون على أنه خطوة إلى الأمام في مسيرة النهوض بحقوق المرأة، إلا أنه تقدم نسبي جداً. فقد تمّت صياغة القانون بطريقة تسمح بتحليله في أفضل الأحوال كحافز بسيط لتقديم لوائح انتخابية تتضمن مرشحات نساء من دون أي إلزام بجعلهن في مواقع تسمح لهن بالتأهل. وهو لا يعني سوى بعض المجالس المنتخبة، لا السلطة التنفيذية، ولا يرافقه أي إصلاح لقانون الأسرة الذي لا يزال مع ذلك واحداً من أكثر القوانين التمييزية ضد المرأة في البلاد.
- زيادة صلاحيات وامتيازات السلطة التنفيذية فبشكل عام، تمنح نصوص القوانين المتعلقة بنظام الانتخابات والأحزاب السياسية والجمعيات والإعلام وزارة الداخلية صلاحيات واسعة، ليس فقط من جهة الإنشاء والتأسيس، وإنما أيضاً من جهة الموافقة علي التغييرات فيما يتعلق بالأنظمة الأساسية للجمعيات والأحزاب السياسية. بالإضافة إلى تصريح وزارة الداخلية، يُضاف الإخطار المسبق المطلوب من وزارة الشؤون الخارجية عندما يتعلق الأمر بجمعيات أجنبية (الوثيقة رقم 5). في ما يتعلق بالإعلام، يخضع طلب استيراد اصدارات أجنبية بشكل مباشر لتصريح من قبل وزارة الشؤون الخارجية)

الإصلاحات السياسية وانعكاساتها على التحركات الجزائرية الإقليمية

لعل أهم محطة ينبغي التأكيد عليها عند الحديث عن التحركات الإقليمية الجزائرية هي الفواصل الزمنية المتقاطعة التي شكلت مجالاً مهماً لفهم السلوك الجزائري، كما أن هناك عقيدة أمنية وثوابت

دستورية إجرائية تشكل على الدوام لوازم مهمة من لوازم علاقات الجزائر بالغير؛ وترتكز على مفاهيم عدم التدخل في شؤون الغير وضبط إيقاع التحرك الدبلوماسي ضمن الجماعة العربية أو الإفريقية مع الأخذ بعين الاعتبار سياسة حسن الجوار كمورد أساسي مهم في فهم العلاقات الدبلوماسية الجزائرية، وهو ما لاحظناه في التحرك الجزائري حيال الأزمة الليبية والأزمة المالية في كثير من الأحيان.

إن الجزائر بقدر امتلاكها وتحريكها لماكنة الدبلوماسية المعززة لعلاقات حسن الجوار وإطفاء النزاعات بالدول المجاورة إلا أن هشاشة البناء السياسي وكثرة الأزمات في الساحل والأكثر من ذلك وجود بعض الثغرات على مستوى الإصلاحات السياسية خلق نوع من الصعوبة في بلورة هندسة أمنية اقليمية فعال في ظل وجود بعض التحركات المحتمشة من خلال الشراكة الأمريكية الجزائرية في مجال مكافحة الإرهاب في الساحل منذ عام 2009 والعمل ضمن الاتحاد الإفريقي في مجال إدارة النزاعات الدولية بالإضافة الى العمل على التصدي لمختلف التهديدات الامنية القادمة من دول الجوار.

كما إن الحديث عن التحركات الإقليمية للجزائر يحتم علينا النظر إلى السياسة الداخلية من منطلق الترابط بينهما باعتبار أن السياسة الخارجية ماهي إلا انعكاس للسياسة الداخلية، فأى دولة تهدف من خلال تحركاتها الإقليمية إلى محاولة تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:²²

- تغيير الأوضاع الراهنة بما يخدم المصلحة القومية وذلك من خلال التدخل النشط في الشؤون الدولية.
- قد تستهدف تقديم نموذج مثالي كان تقوم الدولة ببناء نموذج تنموي داخلي يمكن أن يشكل نقطة جذب للقوى الدولية الأخرى.
- وقد يقتصر على مجرد الدفاع الإقليمي على مجموعة من الدول في مواجهة التهديدات الأمنية من دول الجوار.

والمتتبع للإصلاح السياسي في الجزائر سيكشف أنها لا تخرج عن هذه الأدوار الثلاثة خاصة الدور الثاني "بناء نموذج تنموي" من خلال النظر إلى الإصلاحات السياسية كقاعدة ستمكن من جذب الاستثمار الأجنبي للمنطقة أكثر من كونها إصلاحات في سبيل تجسيد الأمن السياسي والاقتصادي والاجتماعي المفقود في الجزائر، فإرساء التعددية الديمقراطية وإطلاق حرية الصحافة والإعلام ولكن أيضا ضرورة توفر مرتكزات ذاتية وأسس داخلية توظف إطاراً إقليمياً ودولياً بشكل معين على النحو الذي يعظم من دور الدولة على المستويين الإقليمي والدولي، وتنقسم المكونات الوطنية التي تسمى (القدرات الشاملة للدولة) إلى مكونات موروثية أو شبه ثابتة، وأخرى تتسم بالمرونة والتغير، وفيما يخص المجموعة الأولى فتشمل: الموقع والمساحة والسكان والموارد الطبيعية، أما المجموعة الثانية فتشمل: القدرات الاقتصادية والعسكرية والمهارات البشرية والمستوى التكنولوجي ومعدلات النمو الإقتصادي والتطور الديمقراطي والاستقرار الداخلي والاندماج والاستقرار الوطني.

تلقي تجربة إصلاح الاقتصاد الجزائري بكل تكاليفها وانعكاساتها على المستوى الاجتماعي واقتصار أوجه التحسن على مؤشرات الاقتصاد الكلي المالية والنقدية، لا تزال أفاق الاندماج في الاقتصاد العالمي بعيدة المنال وصعبة في أن واحد، ويتمثل التحدي الحقيقي في هذا المجال في دعم القدرة على المنافسة في إطار وشروط

الحماية الصادرة عن L'OMC وتطبيق إستراتيجية و سياسات من أجل توفير الحماية المؤقتة للإنتاج الوطني وكذلك الشراكة ، الأمر الذي يتطلب تحديد الأولويات وتوضيح اختيار السياسة الصناعية الوطنية والوصول إلى التأهيل وهذا مقارنة بالتطور السريع للمحيط الاقتصادي والتكنولوجي وكذا تشخيص الاتجاهات التي تدعم مسار اندماج الاقتصاد الوطني في السوق العالمي.

ورغم الإصلاح الاقتصادي الذي عرفته الجزائر ومحاولات الانفتاح الاقتصادي يبقى الاقتصاد يخضع لتأثير السوق العالمية سواء تعلق الأمر بالموارد أو التموينات بما في ذلك المواد الغذائية، وارتباط الاقتصاد الوطني يظهر من خلال أسعار الدولار حيث أن المديونية تسدد بهذه العملة وصادرات المحروقات مفوترة بالدولار كذلك.

الهوامش:

- 1- نيقولا مكيا فيلي، الأمير. (ترجمة: خيري حماد)، دار الأفاق الجديدة، بيروت، 1975.
- 2 - أسامة الغزالي حرب، «الإصلاح من الداخل»، مجلة السياسة الدولية. العدد 156، افريل 2004، ص36.
- 3 - أمين مشاقبة، معوقات الإصلاح السياسي في الوطن العربي، عمان : مركز الرأي للدراسات، 2005، ص05.
- 4 - سالي سامي ، أفاق الإصلاح السياسي في العالم العربي. مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2011، ص35.
- 5 - أمين مشاقبة، مرجع سابق ، ص 28.
- 6 - Programme des nations unies pour le developpement humain(PNUD 94), rapport mondial sur le développement humain 94, paris : economica, 1994 , p23
- 7-RitaFloyd, « human Security and the copenhagen School's Securitization Approach : Conceptualizing human Security as a Securityizing Move ». Human Security journal, volume 5, winter2007, p27.
- 8- Programme des nations unies pour le developpement humain(PNUD 94), op.cit, p35
- 10 - فرقاني فتيحة، «دور الأمن البشري في تفعيل التنمية البشرية في العالم العربي الإسلامي (1990-2007)». مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير فرع تنظيمات سياسية وإدارية، جامعة الجزائر، 2008، ص19.
- 11 - محمد محمود النيجيري، الأمن الثقافي العربي: التحديات والأفاق المستقبلية. الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، ص17
- 12 - المرجع نفسه، ص 21.
- 13- Rita Floyd, op.cit, p35.
- 14- محمد رفيق أمين حمدان، الأمن الغذائي: نظرية، نظام وتطبيق. ط1، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 1999، ص16.
- 15 - المرجع نفسه، ص 27.
- 16 - عبد الرزاق مقراني، مشكلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية. ط1، الجزائر: دار الخلدونية للنشر و التوزيع، 2008، ص344.
- 17 - التقرير الصادر عن الشبكة الأوروبية - المتوسطية لحقوق الإنسان، «إصلاح سياسي» أم تقييد إضافي للمجتمع والمجال السياسي في الجزائر. الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، 2012، ص 07.
- 18 - عبد النور ناجي، النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية. قسنطينة: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006 ، ص. 144
- 19 - نور الدين زمام، «بناء القوة ومسار التنمية بالجزائر»، مجلة الدفاتر لعلم الاجتماع، العدد الأول، 2000، ص30.
- 20 - الزبير عروس وأحمد زايد، النخب الاجتماعية: حالة الجزائر ومصر . مصر: مكتبة مدبولي ، 2005 ، ص. 122
- 21 - التقرير الصادر عن الشبكة الأوروبية - المتوسطية لحقوق الإنسان، مرجع سابق ، ص 15.
- 22 - المرجع نفسه ، ص 25.